خبيرة سلوكيات التقاعد

بيتر ووكر يقدم لمحة عن **أوليفيا ميتشيل** من كلية وارتون، مؤسِّسة بحوث التقاعد الحديثة.

مع احتدام السباق الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، توجه أوليفيا ميتشيل، خبيرة شؤون التقاعد البارزة، تحذيرا للمرشحين.

تقول خبيرة الاقتصاد ذات الستة والستين عاما «إن بعض المرشحين لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحدثوا عن زيادة مزايا الضمان الاجتماعي، ولكنه رأي خاطئ للغاية». وتشير إلى أن مجرد الحفاظ على ملاءة النظام الحالي سيتطلب زيادات هائلة في ضريبة الأجور أو تخفيض المزايا.

وتشير البحوث التي أجرتها ميتشيل إلى أن الأمريكيين سيكونون أفضل حالا إذا ما تم رفع السن القانونية للتقاعد، وزيادة الوعي المالي، وتقديم مزايا اقتصادية تشجع على الادخار والتخطيط والاستثمار الذكي. ودعت إلى تنظيم حوار وطني لإصلاح نظم الاستحقاقات قبل نفاد التمويل المخصص للمزايا. وحسب رؤيتها الباعثة على التفكير، يجب على المواطن «العمل لفترة أطول، وزيادة مدخراته، وتوقع القليل».

وميتشيل هي أحد مؤسسي بحوث التقاعد الأكاديمية الحديثة. ولها أكثر من ٢٥٠ كتابا ومقالا منشورا، كما عملت مستشارا لعدد من الحكومات حول العالم، وحصدت ما يزيد على ٦٠ تكريما وجائزة عن مسيرتها المهنية.

وعندما بدأت ميتشيل الانخراط في هذا الموضوع منذ ٤٠ عاما، كان هذا المجال مقصورا بدرجة كبيرة على التحليلات الاكتوارية (أي الحسابات الرياضية والإحصائية لحجم المخاطر). وقد كرست مسيرتها المهنية لدمج الاعتبارات الاقتصادية، لا سيما المرتبطة بالاقتصاد السلوكي، في نظام معاشات التقاعد. وخلال حديثها من مكتبها بكلية وارتون في جامعة بنسلفانيا، تصف ميتشيل نظام معاشات التقاعد بأنه «عالم صغير يغطي جميع المجالات: الديمغرافيا والموارد البشرية والضرائب والمالية وعلم النفس والاقتصاد وغيرها».

ويقول جيفري غاريت، عميد كلية وارتون، إن «الخبرة الواسعة العميقة التي تتمتع بها أوليفيا في مجال معاشات التقاعد أمر لافت للنظر. وآراؤها تشمل جميع المجالات التي تؤثر على اقتصاديات التقاعد — بما في ذلك أزمات التمويل في نظم معاشات التقاعد الخاصة والعامة، وتراجع المعاشات الممولة من أرباب الأعمال، والعوامل الديمغرافية المتغيرة، والأوضاع المالية للأسر، ومراكمة الثروات، والحاجة إلى التوعية المالية. وتعكس أعمالها الفترة التي شهدت تغيرات هائلة في نظم معاشات التقاعد، وتتناول قضايا أخرى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية».

بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، ارتفع عدد السكان الأمريكيين في سن الخامسة والستين أو أكثر من ٣٧ مليون نسمة إلى ٤٩ مليون نسمة، وسيتضاعف العدد تقريبا بحلول عام ٢٠٦٠ — ليصل إلى ٩٠ مليون نسمة. ويعد نظام الضمان الاجتماعي الذي يبلغ رصيده تريليون دولار أمريكي المصدر الأساسي لدخل التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من المتوقع أن تتجاوز تكلفته الإجمالية مجموع دخله اعتبارا من عام ٢٠٢٠. وبحلول عام ٢٠٣٥، ستنضب احتياطيات النظام ولن يكون في الإمكان سوى سداد ثلاثة أرباع المزايا المقررة. وتتكرر القصة في جميع أنحاء العالم. وتتيح أبحاث ميتشيل خارطة طريق لصناع السياسات لمساعدتهم في التصدي لهذه الأزمة الشائعة.

البدايات

ولدت ميتشيل في لينكولن بولاية نبراسكا حيث عمل والدها مدرسا للاقتصاد الزراعي في جامعة نبراسكا. والتقى والداها أثناء عملهما لدى الحكومة الأمريكية في جمهورية كوريا، ودرسا بعدها الاقتصاد في جامعة هارفارد. ولم تكن دراسة النساء للاقتصاد أمرا شائعا في هذا الوقت، وتم قبول والدتها في البرنامج بشرط أن تتولى طباعة دراسات المُشرف.

وخلال الجزء الأكبر من طفولة ميتشيل، عمل والدها لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حيث تم تكليفه بالعمل في البرازيل وشيلي وكولومبيا وغواتيمالا وإيطاليا والمكسيك وباكستان وبيرو. وأكسبت هذه التجربة ميتشيل ولعا بالثقافات الأجنبية واللغات والطعام والسفر لازمها طيلة حياتها. وكان علم الاقتصاد يكتنف كل مناحي طفولتها.

تقول ميتشيل «كان الاقتصاد عنصرا أساسيا في نشأتي. فقد كانت تزين الجدار أعلى طاولة المطبخ ساعة حائط كتب عليها «الوقت من ذهب» أضعها الآن على طاولة المطبخ». وتقول إن أباها استخدم مفهوما اقتصاديا بديهيا لإقناعها بجز الحشائش في حديقة منزلهم. تقول «عندما كنت في الخامسة من عمري، كانت لدينا أرض مزروعة بالخضروات، وأخبرني والدي أن وقته أثمن من وقتي، لذلك وجب علي جز الحشائش. وبدا الأمر منطقيا للغاية حتى إنني قررت أن أجعل لوقتي قيمة أكبر. وقد فعلت!»

وحذت ميتشيل حذو والديها، فحصلت على درجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد من جامعة هارفارد عام ١٩٧٤ حيث اضطرت هي الأخرى للتعامل مع بيئة يسيطر عليها الذكور. واعتاد أحد الأساتذة كبار السن على تحيتها في قاعة المحاضرات بقوله «صباح الخير أيها السيدة والسادة».

تقول ميتشيل «كان الوقوف والتحدث أمام نظرات ٩٩ ذكرا أمرا مخيفا للغاية في البداية، ولكنني تغلبت على الأمر». وقد أثرت عليها هذه التجربة، ودفعتها إلى البحث عن بيئة أكثر دعما للنساء خلال مسيرتها المهنية لاحقا. فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء قرارها عام ١٩٩٣ بالعمل في كلية وارتون التي كانت تعرف على مدار التاريخ بارتفاع نسبة النساء بين صفوف أساتذتها. واضطلعت بدور نشط كمرشدة وداعمة في اللجنة المعنية بوضع المرأة المهني في مجال الاقتصاد.

وفي عام ١٩٧٨، كانت ميتشيل في سن الخامسة والعشرين حين أتمت دراسة الدكتوراه في جامعة ويسكونسن، وكانت أطروحتها عن تأثير ارتفاع معدل البطالة المحلية على مشاركة النساء المتزوجات في القوة العاملة.والتحقت بوظيفتها الأولى في جامعة كورنيل حيث عهد إليها بتدريس مادة عن معاشات التقاعد. وتقول ميتشيل عن هذه الحقبة «كان الكتاب الذي طلب مني الاعتماد عليه في تدريس المادة أكثر مللا مما يمكن تصوره»، وعقدت العزم على أنه «بمقدورها الكتابة عن

الصورة: CORY HANCOCK/صندوق النقد الدولي

هذا الموضوع بشكل أكثر إمتاعا والتطرق إلى القضايا الاقتصادية بجانب المسائل الاكتوارية». علاوة على ذلك، حذرتها والدتها من كارثة وشيكة في نظام معاشات التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، وشجعتها على تقصي حقيقتها.

وأثناء عملها بجامعة كورنيل، تزوجت ميتشيل «جارها» في البناية التي كانت تسكنها في مدينة إثاكا. وكان جين دايكس في طريقه ليصبح عالم كمبيوتر. وقد تقاعد الآن، وحقق رقما قياسيا في الماراثون غير الرسمي للفئة العمرية من ٧٠ إلى ٧٤ عاما، بالرغم من أنه لم يأخذ رياضة العدو على محمل الجد إلا في الستينات من عمره.

وفي الأسبوع الذي تم فيه تثبيت ميتشيل في وظيفتها الجامعية، أنجبت أولى ابنتيها. وأعدت لاحقا «بنك الأم»، وهو عبارة عن جدول كانت تسجل به مصروف ابنتيها وأي أموال إضافية تحصلان عليها مقابل قيامهما بمهام منزلية. وتقول «عندما كانتا ترغبان في شراء أي شيء بخلاف اللوازم المدرسية، كان عليهما التحقق من أن لديهما المال الكافي لذلك».

وفي سياق عملها الأكاديمي، كان أهم أعمالها الأولى في مجال التأليف الاشتراك مع غاري فيلدن، عالم الاقتصاد بجامعة كورنيل، في كتابة بحثها الطويل الأول بعنوان التقاعد والمعاشات والضمان الاجتماعي الذي ناقش العوامل المؤثرة على سلوكيات التقاعد لدى المواطنين. وتضيف قائلة إن دراسة معاشات التقاعد باعتبارها مؤسسة اقتصادية تؤثر على السلوكيات أصبحت من أهم مجالات البحث لاحقا.

ويقول فيلدن، وهو من أبرز خبراء اقتصاد العمل حول العالم، «كانت أوليفيا مثالا للذكاء والاجتهاد، والتنظيم والتركيز، والطيبة واللياقة. وكان من الواضح أنه من المقدر لها تحقيق إنجازات عظيمة».

تحديث نظم التقاعد

توسعت ميتشيل لاحقا في عملها البحثي، واتجهت إلى تصميم خطط التقاعد، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، من أجل التشجيع على رفع سن التقاعد. وفي الوقت الحالي، يطالب أكثر من ٤٠٪ من المستفيدين بالحصول على مزايا الضمان الاجتماعي في سن الثانية والستين على الأقل، بينما يمكن لمن ينتظرون ثمانية أعوام لحين التأهل للحصول على المزايا القصوى في سن السبعين زيادة دخولهم الشهرية بنسبة ٧٥٪، وفقا لحسابات ميتشيل. لذلك فإن المطالبة المبكرة بالمزايا عادة ما تحول دون الحصول على المزايا القصوى.

وقد توصلت ميتشيل إلى أن أحد الأسباب التي تدفع المواطنين إلى الحصول على مزاياهم في سن مبكرة للغاية يتعلق بكيفية شرح أو «صياغة» المستشارين الماليين لهذا القرار المهم. وتحديدا، يستخدم المستشارون نهجا يقوم على مفهوم «نقطة التعادل» ويصور القرار ضمنا بأنه رهان غير مضمون على الفترة التي سيعيشها المستفيد. لذلك؛ فقد يخبرك المستشار المالي بقيمة المزايا التي ستحصل عليها في حالة صرفها مبكرا في سن الثانية والستين، ثم يخبرك أن عليك أن تكون متأكدا من أنك ستعيش ١٤ سنة إضافية على الأقل لاسترداد الأموال التي تنازلت عنها عندما أرجأت قرار المطالبة بالمزايا لسنوات قليلة. وقد يتضح من هذا التحليل، على سبيل المثال، أن إرجاء المطالبة إلى سن السبعين سيتطلب منك أن تعيش حتى سن الرابعة والثمانين للوصول إلى نقطة التعادل والبدء في الحصول على مكاسب صافية.

وعندما يتم عرض الأمر بهذه الشروط، يشعر الشخص بالقلق مما إذا كان سيعيش بالفعل لحين بلوغ هذه السن أم لا. ولسوء الحظ، تغفل هذه الشروط عادة حقيقة أن نصف السكان يعيشون لفترة أطول من أعمارهم المتوقعة. وبالتالي، إذا كان المواطن يشعر بالقلق من احتمالية نفاد أصوله وهو لا يزال على قيد الحياة، يكون من الأصوب إرجاء المطالبة بالمزايا وبالتالي تجنب نفاد الأموال في سن كبيرة. واستنادا إلى البحوث التي أجرتها ميتشيل، توقفت إدارة الضمان الاجتماعي عن استخدام التحليل القائم على مفهوم نقطة التعادل وتستخدم حاليا تحليلا أكثر حيادية يتضمن تقديم حوافز للتشجيع على إرجاء المطالبة بالمزايا.

ومن الوسائل الأخرى لتشجيع المواطنين على التقاعد في سن متأخرة تقديم حوافز في صورة مبلغ إجمالي للتشجيع على إرجاء المطالبة. وتحدد ميتشيل في بحوثها كيفية حساب هذه المبالغ الإجمالية كي لا تؤدي إلى تغيير التكلفة الكلية للبرنامج، وأن تغري في الوقت نفسه المدينين من كبار السن بالحصول عليها. وقد توصلت ميتشيل في دراسة متصلة إلى ارتفاع احتمالية الاستدانة بين المتقاعدين في الوقت الحالي بسبب زيادة حجم القروض العقارية وديون بطاقات الائتمان ونمو حجم قروض الطلاب وسلف العاملين.

وقد يكون التقاعد خيارا أصعب على أبناء جيل الألفية المولودين بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠. فنظرا لتراجع عائدات أسواق رأس المال، تشير ميتشيل إلى أن أبناء الألفية الراغبين في التقاعد في سن الخامسة والستين يتعين عليهم ادخار ٤٠٪ من راتبهم، مقابل متوسط حالي يبلغ ٦٪ فقط. وبالطبع فإن المصروفات الناتجة عن قروض الطلاب وارتفاع تكلفة المساكن تجعل هدف ادخار ٤٠٪ أمرا مستحيلا عمليا. لذلك؛ ترى ميتشيل أنه يتعين أن يضع الشخص في خطته أن يعمل لفترة أطول، وإعادة تعريف مفهوم التقاعد ليشمل العمل بدوام جزئي، والإيمان بضرورة التعلم مدى الحياة.

وتحديدا، يعد الوعي المالي من أهم ركائز التعلم مدى الحياة. فمنذ ١٢ عاما، بدأت ميتشيل بدافع من اهتمامها بسلوكيات التقاعد — الذي اقترن بالتحول من نظم التقاعد ذات المزايا المحددة إلى نظم التقاعد ذات المساهمات المحددة التي تترتب عليها مسؤولية فردية أكبر — في استكشاف ما يعرفه المواطن عن المفاهيم المالية الأساسية. وصممت ميتشيل وآنا ماريا لوساردي من جامعة جورج واشنطن ثلاثة أسئلة في دراسة مطولة

حول نظم الصحة والتقاعد أجرتها جامعة ميتشيغان على المواطنين الأمريكيين فوق سن الخمسين. وذهلت الباحثتان لاكتشافهما التدني الملحوظ في مستوى المعرفة المالية لدى المواطنين الأكبر سنا. وتم امتداح الأسئلة «الثلاثة الكبيرة» بوصفها أسئلة شاملة ووجيزة في الوقت نفسه، وتم استخدامها في مسوح عديدة أخرى في أكثر من ٢٠ بلدا، وعكست الإجابات تدني الوعي المالي بين الشباب وكبار السن والنساء والمجموعات منخفضة الدخل (راجع مجلة التمويل والتنمية عبر الإنترنت).

وتوصلت بحوث لاحقة إلى أهمية الوعي المالي كعنصر أساسي في عملية صنع القرار. فالمواطنون الذين يكونون على درجة من الوعي المالي يستطيعون على الأرجح التخطيط والادخار لمرحلة التقاعد، والاستثمار بشكل أفضل، وتجنب الضغوط المالية بدرجة أكبر. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن الموظفين الأكثر وعيا بالأمور المالية في إحدى الشركات حصلوا على عائدات أعلى سنويا من خطط تقاعدهم بمقدار ١٣٠ نقطة أساس أو ١,٣ نقطة مئوية مقارنة بالموظف العادي.

كذلك درست ميتشيل ولوساردي الانعكاسات الأوسع نطاقا للمعرفة المالية، وتوصلتا إلى أن الوعي المالي قد يكون السبب وراء ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من عدم المساواة في توزيع الثروات. وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى نتيجة مثيرة للاستغراب، حيث وجدت أن مزايا الضمان الاجتماعي قد تثني في الواقع عن اكتساب المعرفة المالية وتسهم بالتالي في عدم المساواة في توزيع الثروات. وتقول ميتشيل «طرحنا السؤال الآتي: ماذا لو تم تخفيض مزايا الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٠٪ في ظل العجز المستقبلي المتوقع؟ وتوصلنا إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الحافز لدى العاملين منخفضي الأجر على الادخار والاستثمار في تحسين وعيهم المالي، مما يؤدي بدوره إلى الحد من عدم المساواة في توزيع الثروات». وكشفت توقعاتهما عن ارتفاع وسيط الأصول بنسبة ٣٢٪ بين غير الحاصلين على تعليم جامعي، وبنسبة ١٩٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي. وتضيف ميتشيل قائلة «لم نتوقع هذه النتيجة».

وتقول لوساردي التي كثيرا ما شاركت ميتشيل في أبحاثها «تشرفت بالعمل مع باحثة مجتهدة مثل ميتشيل. وتمكنا من خلال عملنا معا من الكشف عن تدني مستوى المعرفة المالية، وأهمية هذا النوع من المعرفة، لا سيما بالنسبة للمجموعات التي تعاني من ضعف أوضاعها بالفعل».

دهاليز السلطة

وعلى مدار مسيرتها المهنية، قدمت ميتشيل كذلك الكثير من الدعم كخبيرة لدى الهيئات العامة المعنية بمعاشات التقاعد. ففي عام ٢٠٠١، عملت في اللجنة الرئاسية المعنية بتعزيز الضمان الاجتماعي، وهي لجنة مشتركة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي تم تشكيلها خلال فترة تولي الرئيس جورج بوش الابن. وكانت من أهم توصيات المجموعة السماح للمواطنين بإيداع جزء من مساهمات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم في حسابات شخصية طوعية. ولكن لم يتم تنفيذ المقترح، وهو ما يرجع في الأساس إلى المعارضة السياسية وبدء انهيار أسواق رأس المال في عام ٢٠٠١. وترى ميتشيل أن مقترحات اللجنة لا تزال مهمة في الوقت الحالي بسبب العجز الذي سيواجهه النظام خلال الاثني عشر عاما التالية.

ويتمثل أحد النهج الأخرى التي درستها ميتشيل لضمان حصول عدد أكبر من المواطنين الأمريكيين على معاشات تقاعد ممولة بالقدر الكافي في الدخل السنوي للمعمرين. ففي ديسمبر ٢٠١٩، تم اعتماد قانون فيدرالي ينص على تشجيع أرباب الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية على تضمين دخل سنوي في خطط معاشات التقاعد يبدأ صرفه عند سن الخامسة والثمانين على الأقل. وتشير البحوث التي أجرتها ميتشيل إلى أنه في حالة استخدام ١٠٪ فقط من المدخرات التقاعدية لشراء الدخل السنوي للمعمرين، سيسهم ذلك في تحسين الرفاهية في سن الخامسة والثمانين بنسبة ٦٪ إلى ١٤٪. وفي ظل امتداد أعمار الكثيرين حتى سن متأخرة، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، أصبح من اللازم شراء هذا الدخل لضمان توافر موارد إضافية للإنفاق خلال مرحلة التقاعد.

وتراقب ميتشيل كذلك الأوضاع في البلدان التي أقامت بها في السابق، لا سيما شيلي. فقد بدأت الانتفاضات في شوارع سانتياغو في أواخر عام ٢٠١٩ بسبب زيادة تسعيرات مترو الأنفاق، ولكنها سرعان ما أدت إلى حركة أوسع نطاقا تشمل عددا من الشواغل العامة. ويتمثل أحد هذه الشواغل في الغضب إزاء تدني معاشات الفئات الأكثر فقرا وارتفاع أرباح مديري صناديق معاشات التقاعد الخاصة.

وعملت ميتشيل منذ خمس سنوات في لجنة معاشات التقاعد أثناء فترة تولي الرئيسة السابقة ميشيل باشليت، حيث أوصت بإجراء عدد من الإصلاحات في نظام معاشات التقاعد في شيلي. واقترح أعضاء اللجنة سبلا لضمان توسيع نطاق تغطية خطط معاشات التقاعد لتشمل قطاعا أكبر من السكان، وزيادة مزايا الركيزة التضامنية لدعم الفقراء، ورفع المساهمات. وتقول ميتشيل إن الحكومة تعمل حاليا على تنفيذ عدد من هذه التوصيات، بما في ذلك زيادة مزايا التضامن وتخفيض الرسوم والعمولات التي تتقاضاها صناديق معاشات التقاعد الخاصة.

وتعمل ميتشيل في الوقت الحالي على دراسة محددات وتبعات الدين بين كبار السن، وتأثير ضمانات معاشات التقاعد، وكذلك تأثير الهياكل الضريبية البديلة على أنماط العمل والادخار والاستثمار والاستهلاك والتقاعد.

وماذا عن تقاعدها شخصيا، الذي لا بد وأنها خططت له جيدا نظرا لخبرتها في هذا الشأن؟ تقول ميتشيل «في ضوء دراستي المتعمقة للمخاطر العديدة المقترنة بالشيخوخة، فإنه ما لم تتدهور صحتي للغاية، أعتزم ألا أتقاعد مطلقا! FD

بيتر ووكر يعمل ضمن فريق مجلة التمويل والتنمية.